

الأمن منظور جمركي

Security: customs perspective

المدرسة العليا للجمارك/وهران	علم الاجتماع والعمل والتنظيم	د سعيد غمشي saidghoumchi@gmail.com
DOI: 10.46315/1714-013-001-33		

الإرسال: 2023/06/27 القبول: 2023/11/02 النشر: 2024/01/16

**

Abstract:

Our research paper aims to try to shed light on the new approaches to security as a concept that is undergoing transformations from many aspects on the one hand; And showing the implications of these transformations on the job content of the customs institution on the other hand. The security function of customs regulation has become a strategic function and risk management in the customs framework is one of the priorities of the customs of the third millennium.

Keywords: security; customs; globalization. risks; information; performance.

ملخص:

تهدف ورقتنا البحثية الى محاولة تسليط الضوء على المقاربات الجديدة للأمن كمفهوم يشهد تحولات من نواحي عديدة من جهة ؛ وتبيان انعكاسات هذه التحولات على المضمون الوظيفي للمؤسسة الجمركية من جهة أخرى . لقد أصبحت الوظيفة الأمنية للتنظيم الجمركي وظيفة استراتيجية وإدارة المخاطر في الإطار الجمركي إحدى أولويات جمارك الألفية الثالثة.

كلمات مفتاحية: أمن؛ جمارك؛ عوامة؛ مخاطر؛ استعلامات؛ أداء.

**

مقدمة:

تشهد البيئة الدولية الأمنية الراهنة تحولات غير مسبوقه انعكست بصورة جلية على قطاع التجارة الخارجية كفضاء للتدفقات السلعية والخدمية، حيث أدى الترابط العالمي المتزايد وكثافة المبادلات التجارية إلى بروز اشكال جديدة للإجرام المنظم تمارسه شبكات دولية متلطفة للثراء السريع والسلطة . إن هذه الشبكات الدولية والتنظيمات الإجرامية هي ذاتها، ما أصبح يعرف بـ "الجريمة المنظمة العابرة للأوطان"، والتي باتت تشكل مصدر تهديد للأمن القومي والاقتصاد الوطني .

أدى هذا الشكل الجديد من أشكال الإجرام المعاصر بالدولة القومية، وكالتزام سياسي وقانوني إلى تعزيز دورها لحماية المصالح الحيوية للمجتمع، وذلك بتقوية وتفعيل دور المؤسسات والأجهزة الحكومية بغرض رفع التحدي وكسر شوكة التنظيمات الإجرامية وتفكيك بنيتها؛ يبرز هنا، الدور

الأمني للمؤسسة الجمركية كمؤسسة عمومية ذات مكانة مميزة ودور استراتيجي في محيط التجارة الدولية وضامن أمن المنافذ الحدودية الثلاث: البرية والبحرية والجوية.

لقد أضحت تحديث وأقلمة النظام الرقابي الجمركي ضرورة ملحة تقتضيها متطلبات المرحلة الراهنة، وما تشهده البيئة الاقتصادية والأمنية من أشكال جديدة كالإجرام الاقتصادي والمالي والاعتداء على البيئة والمساس بالصحة العمومية.

إن توفير حماية جمركية فعالة للاقتصاد القومي والصحة العمومية والمجال البيئي، يعكس مدى تناغم المؤسسة الجمركية وانسجامها من الناحية الوظيفية مع المقاربات الجديدة لمفهوم الأمن وتحولاته، وذلك من خلال دورها ووظيفتها الأمنية كوظيفة استراتيجية لجمارك الألفية الثالثة.

إشكالية الدراسة

تسعى الإدارة الجمركية الحديثة ضمن السياق الراهن والمعطيات الاقتصادية والأمنية الجديدة إلى تطوير منظومة عمل تحقق بموجبها التوافق والتوازن بين تسهيل التجارة وإحكام الرقابة الجمركية. لقد أصبح تيسير وتسهيل المبادلات التجارية وضمان حماية جمركية فعالة للاقتصاد القومي والصحة العمومية والسلامة البيئية هدفا استراتيجيا للتنظيم الجمركي في القرن الحادي والعشرين. إن المؤسسة الجمركية وهي تصارع من أجل الوفاء بالتزاماتها التشريعية والاجتماعية فهي دوما، تسعى إلى الارتقاء بالأداء الجمركي العام ومن ضمنه الأداء الأمني.

لقد تأثر العمل الجمركي الجديد بالتحولات التي يشهدها مفهوم الأمن والأبعاد الجديدة للواقع الأمني. ففيما تتجلى التحولات التي يعرفها مفهوم الأمن؟ وكيف انعكست هذه التحولات على الدور الأمني والوظيفة الأمنية للإدارة الجمركية كوظيفة استراتيجية، وبالمقابل، ما هي المجالات التي من خلالها تمارس المؤسسة الجمركية دورها الأمني؟ وما السبل لتعزيز وتقوية المهمة الأمنية للتنظيم الجمركي؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة تتضمنها المحاور التالية :

- المحور الأول : يتناول المقاربات الجديدة للأمن ضمن السياق الراهن كمفهوم أصبح أكثر شمولية واتساع، يتضمن جوانب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية.
- المحور الثاني : يعالج الوظيفة الأمنية للإدارة الجمركية الحديثة وتجلياتها.
- المحور الثالث : يهدف الى الاجابة على كيفية الارتقاء بالأداء الأمني والسبل الكفيلة لتعزيز وتقوية المهمة الأمنية للمؤسسة الجمركية.

1- الأمن : تحولات مفهوم

لقد كان امن الحدود وصون كيان الدولة اثناء الحرب العالمية الباردة وما قبلها، هدفا استراتيجيا للدول والحكومات، أي إطارا مرجعيا للأمن تتحدد على أساسه أهداف ومضامين السياسة الامنية.

إن عسكرة مفهوم الامن أي حصره واختزاله في البعد العسكري، كان احدى سمات مرحلة الصراع الايديولوجي القائم بين المعسكرين الغربي والشرقي؛ إلا أن انفراط عقد المنظومة الاشتراكية وسقوط حائط برلين وما يحمله من دلالة سياسية رمزية، أدى الى اعادة رسم الخريطة الجيو- سياسية والجيو- اقتصادية للعالم؛ وهو ما بات يعرف في الأدبيات السياسية والدوائر الاعلامية والأكاديمية ب "النظام الدولي الجديد".

لقد أرسى النظام الاقتصادي العالمي الجديد قواعده على مبادئ نموذج اقتصادي - اجتماعي قائم على مركزية "السوق" في النظام الاقتصادي؛ يعرف هذا النموذج الاقتصادي ب "اقتصاد السوق" الذي يرتكز ويقوم على جملة مبادئ وقواعد اهمها: الخصخصة ازالة القيود الجمركية على التجارة الدولية، وتشجيع الاستثمار الاجنبي .

إن تلبية مقتضيات اقتصاد السوق والامتثال لقواعده، يعني بالمحصلة، التخلي عن المفاهيم التقليدية كمفهوم الحماية المرتكز على القيود الجمركية التعريفية وغير التعريفية، مع تبني نظم تعريفية جديدة تستجيب لمتطلبات نظرية التبادل الحر؛ إلا أن الانفتاح الاقتصادي والمعطيات الاقتصادية والأمنية في السياق العالمي الراهن كانت لها تداعياتها على إحدى الأبعاد الأساسية للوجود الإنساني؛ إنه البعد الأمني الذي أصبح انشغالا مركزيا وهاجسا للدول والحكومات، كما الأفراد والمجتمعات.

من هذا المنطلق، يعرف مفهوم الأمن انتقالا من التصور الدولتين - من الدولة - الى التصور المجتمعي والإنساني للأمن؛ إن بروز تهديدات جديدة من حيث طبيعتها ومصادرها أدى إلى طرح تصورات جديدة ومنظورات مغايرة للنظرة التقليدية للأمن، حيث كانت الدولة إطارا مرجعياً للأمن ومنطلق الدراسات الأمنية ومنتهاها، كما كانت الدولة ككيان سياسي مرجعاً أساسيا للسياسات الأمنية، تنطلق منه لتعود إليه ؛ لقد ارتبطت فكرة توسيع مفهوم الأمن في بدايتها بأعمال وكتابات "باري بوزان" كمرجعية عالمية في المسائل الأمنية والشأن الأمني، كان ذلك، برفقة "وايفر"، فقد سعى الاثنان لتطوير فكرة الأمن "المجتمعي"؛ إنها الفكرة التي سوف تؤدي إلى توسيع حقل الدراسات الأمنية من جهة، وتمثل في الوقت نفسه مدخلاً جديدا للأجندات الامنية؛ فثمة تبريرات وجيهة للتحول الذي يشهده مفهوم الأمن؛ إن أمن الدولة بحسب الدراسات الأمنية النقدية لا يعني بالضرورة أمن الأفراد والمجتمعات، فالرعاية الصحية للأفراد وتوفير حماية فعالة تضمنها أجهزة

رقابية مختصة للمستهلك الذي أصبح عرضة لمخاطر السلع المغشوشة، أو ما أصبح يعرف بـ "القاتل الصامت" أو "إرهاب المنتج"، مهمة أصبحت من مستلزمات "الأمن الإنساني".

إن استحالة الفصل بين أمن الدولة وأمن الأفراد والمجتمع ككل، بات مطلباً حيوياً يمليه مفهوم الأمن في حد ذاته، باعتباره قيمة غير قابلة للاختزال أو التجزئة. تميزت المرحلة الأولى التي عرفها مفهوم الأمن بتصور اختزالي للأمن، حيث كانت الدولة الموضوع الأساسي والإطار المرجعي للأمن، في حين شهدت المرحلة الثانية توسيعاً لمفهوم الأمن في اتجاهين اثنين، الاتجاه العمودي والاتجاه الأفقي؛ إن توسيع مفهوم الأمن عمودياً يعني اتخاذ الجماعات والأفراد أطراً مرجعية جديدة للأمن، إضافة إلى الدولة، أما توسيع مفهوم الأمن أفقياً فيعني إضفاء الطابع الأمني على قطاعات عديدة: اقتصادية، سياسية، مجتمعية وبيئية.

تأسيساً على ما سبق، فإن توسع مفهوم الأمن ارتبط بمستويات جديدة وقطاعات جديدة للتحليل الأمني، من حيث المستويات، أصبحت الجماعات والأفراد والمجتمع أطراً مرجعية جديدة للأمن، إضافة إلى الدولة، كما توسع التحليل الأمني ليشمل قطاعات جديدة، القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي والقطاع الثقافي زيادة على القطاع العسكري.

أدت وسائل الاتصال الحديثة إلى بروز بعد جديد للجريمة المنظمة ممثلاً في شبكات إجرامية دولية إلكترونية، حيث يندرج النشاط الإجرامي لهذه الشبكات ضمن الأشكال الجديدة للجرائم المعاصرة؛ تمثل الجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية إحدى أوجه الإجرام المعاصر؛ لقد أصبح النصب والاحتيال على الأفراد والمؤسسات من أهم نشاطات شبكات الإجرام المعلوماتي الدولي باستخدام البيانات والتطبيقات الرقمية بهدف القيام بتحويلات مالية غير قانونية؛ إلا أن السطو على البيانات وسرقتها يمكن أن يكون لأهداف أخرى، سياسية واقتصادية. إن الصدى الإعلامي والأزمات السياسية والديبلوماسية التي تسبب فيها برنامج التجسس "بيغاسوس" السيئ السمعة تعكس التطور الخطير الذي يعرفه الصراع الدولي في بعده الاستخباراتي؛ إن الاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا يمثل مصدر تهديد للأمن القومي والمصالح الحيوية للمجتمع.

لقد أضحت الحرب الإلكترونية أو المعلوماتية نوع جديد من الحرب وساحة جديدة للمعركة، ولخوض هذه الحرب الجديدة، قامت عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية باستحداث هيئة عسكرية جديدة يتولاها عسكري برتبة جنرال، حيث يتحدد دور هذه الهيئة في توظيف واستخدام التطبيقات الحديثة وتقنيات الأنترنت كسلاح جديد للحرب الجديدة.

ثلاث مدارس أساسية ارتبط اسمها بحقل الدراسات الأمنية، "مدرسة كوبنهاغن" لأبحاث الأمن والسلام، مدرسة "ويلز" للدراسات الأمنية، مدرسة باريس للدراسات الأمنية والتحليل الأمني حيث حاولت كل مدرسة من المدارس الثلاثة التنظير للأمن كمفهوم يشهد تحولات على مستويين اثنين: مستوى الأطر المرجعية للأمن، ومستوى القطاعات التي خضعت "للامنية" أي إضفاء الطابع الأمني

على قطاعات جديدة غير القطاع العسكري؛ إن توسيع مفهوم الأمن يشير إلى <<التحرك الأفقي انطلاقاً من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى: السياسية والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية>>. (قوجيل، س، 2012، 13).

يعرّف أبرز المنظرين في مجال الدراسات الأمنية "باري بوزان" الأمن على أنه: "العمل على التحرر من التهديد"؛ انطلق "باري بوزان" في تصوره للأمن من ثلاث وحدات أساسية: الفرد، الدولة، والنظام الدولي كأطر مرجعية ووحدات أساسية للتحليل الأمني؛ إن الترابط القائم والمتزايد بين الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي، يستوجب حسب المنظر الأمني "باري بوزان" مراعاة العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، بمعنى، استحالة الفصل من زاوية أمنية بين المستويات الثلاث الوطني والإقليمي والدولي.

من المفاهيم الأساسية التي تتبناها الدراسات الأمنية المعاصرة، مفهوم الأمن المجتمعي والأمن الإقليمي، حيث يغطي المفهوم الأول - الأمن المجتمعي - الجوانب الثقافية للمجتمع، كالهوية واللغة أساساً، في حين يمنح المفهوم الثاني - الأمن الإقليمي - بعداً جديداً للأمن، ونعني بذلك، البعد الإقليمي للأمن. إن الارتباط الوثيق بين الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي كانت إحدى الأفكار البارزة التي أثارها الدراسات والتحليلات الأمنية المعاصرة؛ حيث يعكس الارتباط القائم بين الأمن في بعده الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في جوهره العلاقة التكاملية والوظيفية بين الأمن والاقتصاد من جهة، والدور المحوري والحيوي للقاعدة الاقتصادية باعتبارها مكون أساسي من مكونات القوة القومية.

حاول الباحثون العرب تطبيق المفاهيم والمنظورات الجديدة التي اعتمدتها الدراسات الأمنية المعاصرة على الواقع الأمني العربي؛ يرتبط المفهوم كأداة للتحليل بالسياق المحلي وخصائصه. إن المفاهيم التي بلورها المنظرين في حقل الدراسات الأمنية كانت وليدة سياق معين يتميز لا محالة عن السياق أو الواقع العربي في أبعاده السياسية والثقافية والتاريخية؛ لذا، اعترضت الدراسات الأمنية في العالم العربي مشكلات نظرية وعملية؛ ففي الوقت الذي تعرف فيه الدراسات الأمنية في العالم الغربي تكامل وتناسق الأجندات البحثية والأمنية؛ فإن تكامل وتناسق الأجندات من جهة والعلاقة الطردية بين توسيع مفهوم الأمن على الصعيد النظري وتوسيعه على صعيد الممارسة يمثل معضلة وعقبة كأداء بالنسبة للدراسات الأمنية في العالم العربي "إن توسيع مفهوم الأمن على المستوى النظري لم يقابله توسيع مواز على مستوى الممارسة في العالم العربي". (قوجيل، س، 7).

تلعب العوامل السياسية والتاريخية والثقافية دوراً حاسماً في ترسيخ الأبعاد الرئيسية للأمن الإنساني؛ لقد أظهرت الدراسات الأمنية النقدية أن الواقع الأمني في الدول العربية يثبت تناقض وتنافس الأجندات الأمنية الثلاث: الأمن القومي، الأمن المجتمعي والأمن الإنساني، فمراعاة بُعد من

هذه الأبعاد سرعان ما يكون على حساب بُعد آخر، إن زمن صياغة ورسم السياسات الأمنية تكون الدولة هدفها المركزي قد مضى وانقضى. لقد أصبحت السياسات الأمنية تخضع لرؤية استراتيجية تُدمج التوسع العمودي والتوسع الأفقي لمفهوم الأمن؛ يعني التوسع الأفقي لمفهوم الأمن في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة توسيع مفهوم الأمن من حيث القطاعات، في الوقت الذي يعني التوسع العمودي لمفهوم الأمن اعتبار الوحدات الأساسية الثلاث: الدولة، الأفراد والمجتمع موضوعات وأطر مرجعية للأمن. ان تعاطي العالم العربي مع المفاهيم وحتى الإيديولوجيات كسلع معيّنة كان من أهم أسباب فشل المشاريع التنموية في البلاد العربية.

2 - الوظيفة الأمنية للمؤسسة الجمركية وتجلياتها :

تأثرت المنظّمات الاقتصادية والتنظيمات البيروقراطية على حد سواء بالتحوّلات العميقة التي تشهدها البيئة الاقتصادية والأمنية الدولية الراهنة، حيث أدت الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والأمنية للواقع الدولي المعاصر بالدولة القومية ومؤسساتها الاقتصادية والأمنية إلى اعتماد أساليب عمل جديدة وتبني رؤى واستراتيجيات جديدة كاستجابة سياسية لمتطلبات المرحلة الجديدة ومقتضياتها.

باعتبارها إحدى القطاعات الاستراتيجية التي تضطلع بمهام اقتصادية وأمنية، فإن المؤسسة الجمركية كنسق مفتوح وتنظيم في حالة تفاعل دائم ومستمر مع بيئته الخارجية لم تكن بمنأى عن تأثيرات الظروف الاقتصادية والأمنية الجديدة، والتي أدت بالتنظيم الجمركي إلى إعادة النظر في أهدافه ووسائل عمله، وكذا مضمون رسالته؛ لقد أصبحت الجريمة المنظمة بتأثيراتها الخطيرة على الاقتصاديات الوطنية وأمن الأفراد والمجتمعات إحدى الانشغالات الرئيسية للأجهزة الحكومية والمؤسسات الدولية، ما يجعل التصدي لها ومواجهتها يتطلب مؤسسات قوية ومنظومة عمل متطورة واستراتيجيات مدروسة للحدّ من نشاطات التنظيمات الإجرامية وتفكيك بنيتها.

يعرّف الاتحاد الأوروبي الجريمة المنظمة على أنها "نتاج تعاون أكثر من شخصين لمدة طويلة وغير محدّدة للقيام بأعمال خطيرة من أجل السلطة والمال"؛ في حين تميّز تعريف الجريمة المنظمة في الفقه القانوني العربي بالعمومية وعدم الضبط التعريفي، وذلك بسبب غياب قاعدة بيانات، والافتقار للمعلومات العلمية الدقيقة التي تزوّدنا بها الدراسات المسحية والميدانية الجادة لمعرفة واقع الجريمة المنظمة بالعالم العربي من حيث اتجاهاتها وأنماطها، حيث يعرف الفقه القانوني العربي الجريمة المنظمة على أنها: "جريمة أوجدتها الحضارة المادية لكي تُسهّل للمجرم تحقيق أهدافه الإجرامية، حيث لا يتمكّن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط به نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الإجرامية. ولتحقيق هذه الغاية، كان لا بد من تعاون مجموعة من المجرمين" (كور كيس، ي، 2001، 18)؛ يفتقر هذا التعريف للشروط العلمية والأكاديمية نظراً لعموميته وعدم

دقته وتوضيحه للخصائص البنوية والوظيفية لظاهرة الجريمة المنظمة. إن هذه التوضيحات للجريمة المنظمة من حيث التعريف تهدف إلى تحقيق مقصدين اثنين أساسيين: المقصد الأول، ونبغي من ورائه مراعاة الدقة والضبط في تحديد المفاهيم والتعاريف إزاء ظاهرة ما، حيث يترتب على تبني مفهوم ما أو اعتماد تعريف ما آثار قانونية، أي جانب العقوبات والجزاءات، أما المقصد الثاني: فنهدف من ورائه إلى تبيان الاختلاف بين الأشكال الجديدة. للإجرام المعاصر وتميزها عن الأشكال التقليدية للإجرام، حيث أهم وأخطر أشكال الإجرام المعاصر ما أصبح يعرف بـ "الجريمة المنظمة العابرة للحدود".

أمام التهديدات الأمنية والاقتصادية للأنشطة الإجرامية، تبرز الإدارة الجمركية كرهان مؤسساتي ضمن البنية المؤسساتية للدولة بوظائفها وأدوارها السياسية والأمنية بالموازاة مع مهامها الاقتصادية وظيفتها الجبائية، حيث ينبع الدور الاستراتيجي للإدارة الجمركية. من مكانتها وموقعها الامتيازي في محيط التجارة الدولية، وكذا دورها الرقابي والردعي في التصدي لكافة الممارسات غير الشرعية من: التهريب الدولي للمخدرات، تهريب الأموال بطرق غير قانونية، أو تحت غطاء عمليات الاستيراد والتصدير.

لقد أصبحت الوظيفة الأمنية من الوظائف الإستراتيجية للإدارة الجمركية أمام تنامي ظاهرة الاقتصاديات المشبوهة والأبعاد الجديدة للجريمة المنظمة "إن الأمن العمومي، يهدف إلى أن يصبح حتمية أولية وأساسية بالنسبة لإدارة الجمارك" (Claude j. Berr, 2008, 103)

إن الجمارك وهي تمارس وظيفتها الأمنية ودورها الرقابي، فهي ملزمة في الوقت ذاته بمراعاة الآليات والقواعد الناعمة للتجارة العالمية، يقصد بالقواعد والآليات هنا، نظام التسهيلات الجمركية في بعده الجبائي والإجرائي؛ إنها إحدى التحديات التي تواجه الإدارات الجمركية في العالم بدرجات متفاوتة، حيث يمكن إرجاع هذه التحديات إلى طبيعة العمل الجمركي في محيط التجارة الدولية "إن النشاط الجمركي هو نقطة احتدام جد حادة في محيط التجارة الدولية" (Elisabeth, N, 2008, 63). إن التوفيق بين التسهيلات الجمركية والرقابة، أي الجمع بين حتميتين يصعب التعايش بينهما، يبقى بالنسبة للتنظيم الجمركي تحدياً أكبر حتى في حالة إيجاد صيغة إجرائية وتشريعية مثلى؛ بالموازاة مع مهامها الاقتصادية وأدوارها الجبائية، تصارع الإدارة الجمركية للوفاء بالتزاماتها القانونية في مكافحة الممارسات غير الشرعية من: التهريب الدولي للمخدرات، تهريب الأسلحة وتهريب الأموال بطرق غير قانونية أو تحت غطاء الاستيراد والتصدير، إضافة إلى هذه المهام، تسهر الإدارة الجمركية على حماية المستهلك من السلع المقلدة، كما تسعى بإمكانياتها المتاحة إلى حماية التراث الثقافي والفني والحفاظ على السلامة البيئية؛ يتجلى الدور

الأمني للإدارة الجمركية إذن، من خلال مجالات عديدة: المجال المالي، المجال الصّحي، المجال البيئي، والمجال الثقافي .

2-1 المجال المالي :

يشهد محيط التجارة الدولية أشكالا جديدة من الإجرام، كالجرائم المالية من تهريب رؤوس الأموال إلى انتهاك قانون الصرف، نشاطات إجرامية تعرفها البيئة التجارية الدولية بسبب الانفتاح الاقتصادي أو ما يعرف بـ "العولمة الاقتصادية"؛ أدى هذا كله، بالتنظيم الجمركي إلى اعتماد تدابير ونظم رقابية جديدة لإحباط محاولات الغش الضريبي والجمركي وكافة طرق الاحتيال؛ تتمثل محاولات الاحتيال أساسا في تقديم وثائق مزوّرة أو تصاريح كاذبة عند عمليات الاستيراد والتصدير بغرض الاستفادة من نظام الامتياز الجمركي والتملص من الحقوق والرسوم الجمركية أو تحويل الاموال تحت غطاء التصدير والاستيراد، وذلك باستغلال سجلات تجارية وهمية كوسيلة احتيالية للاستفادة من الامتيازات الجبائية المقررة من طرف الدولة لفائدة المستثمرين.

حاولت السلطات الرسمية مواجهة ظاهرة تهريب الأموال ومعالجتها معالجة قانونية، فرغم الإجراءات والتدابير القانونية الجديدة، ففي مراحل معينة، سجّلت المصالح المختصة في مكافحة تهريب الأموال تطورا خطيرا ورهيبا للظاهرة؛ يشكل هذا تحدياً جدياً للسلطات الرسمية والأجهزة الحكومية المختصة كخلية الاستعلام المالي التي أنشئت في الجزائر طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 02-29 المؤرخ في 07 أفريل 2002 باعتبارها هيئة استخباراتية في المجال المالي، وظيفتها جمع المعلومات وتحليلها مع إخطار الجهات الرسمية المخوّلة لإنفاذ القانون. تجد خلية الاستعلام المالي مرجعيتها في الإطار القانوني والتنظيمي الدولي ممثلاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

إنّ ما يلفت الانتباه في التشريع الجزائري الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال؛ هو تراجع المركز القانوني لإدارة الجمارك بصدر الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09-07 - 1996 كنص قانوني ينظّم حركة رؤوس الأموال؛ لقد كانت مباشرة الدعوى الجنائية عن جريمة الصرف من صلاحيات موظفي الجمارك، إنّ الامر 96-22 المعدل أزاح إدارة الجمارك كطرف مدني أي كطرف في الخصومة؛ مع ان جريمة تهريب رؤوس الاموال وكما هو معمول به عالميا، هي جريمة جمركية بالأساس؛ لذا أثار الأمر المذكور أعلاه تساؤلات في الاوساط القانونية عن خلفيته والمغزى من إقصاء الإدارة الجمركية كطرف في الخصومة فيما يتعلق بانتهاك التشريع الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال؛ إنّ تقوية المهمة الأمنية للتنظيم الجمركي يتطلب صلاحيات واسعة ودعمها سياسيا قويا , يعزز مكانة الإدارة الجمركية وموقعها في البنية التنظيمية والمؤسسية للدولة.

تبقى الوسائل التنظيمية والقانونية والمادية، ومع الإقرار بأهميتها غير كافية لتقديم خدمة جمركية نوعية بمواصفات عالمية؛ إن ترسيخ ثقافة تنظيمية وتفعيل مدونة أخلاقيات المهنة تعتبر إحدى أهم أسباب نجاح برامج الإصلاح والتطوير الإداري، حيث يُقصد بالأخلاقيات مجموعة المعايير والقيم التي تضبط وتحكم السلوك الإداري، كما يلعب تطبيق تدقيق الموارد البشرية دورا محوريا في نجاح الاستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث يمكن تعريف التدقيق على أنه: "التقييم المستقل لعمليات الرقابة، لمعرفة ما إذا كان هناك احترام ومتابعة ومرافقة للسياسات والإجراءات ومدى انسجام الموارد المتاحة بصفة عقلانية مع بلوغ الأهداف المسطرة" (Laurent. H, 1982, 53).

2 - 2 - المجال الصحي

طرحَت العولمة الاقتصادية وما صاحبها من كثافة المبادلات التجارية والتدفقات السلعية الهائلة مشكلات تتصل بالأمن الصحي والصحة العمومية، حيث ساهمت منظومة السوق في إعادة بناء وصياغة قيم استهلاكية وإنفاقية جديدة اعتمادا على سياسات تسويقية واستراتيجيات مبتكرة للترويج للمنتج بُغية الوصول إلى أقصى حدٍّ في إنتاج السلع واستهلاكها، إلا أنَّ العلاقة بين المستهلك والسوق من المنظور النقدي تطرح حقيقة مضمونها "لا حيادية العلاقة بين السوق والمستهلك"، فرضية يعززها الدور المشبوه لبعض موردي الأسواق.

ترافق توسُّع السوق وعولمة الاقتصاد مع عولمة المخاطر؛ لقد أصبحت السلع المشبوهة منتشرة في صميم وجودنا الاجتماعي بحسب تعبير الباحثة "لوريتا نابوليوني"، حيث عرف حجم تجارة السلع المقلدة بالنسبة لتقديرات التجارة العالمية حسب غرفة التجارة الدولية في باريس تطورا ملحوظا بزيادة قدرها 21,4% خلال عشر سنوات من 1980 إلى 1990؛ ففي مجال العقاقير المقلدة، ووفقاً لما ادلت به منظمة الصحة العالمية، فإن واحد من بين كل عشرة حبوب من الأدوية تكون مقلدة "تدر العقاقير المقلدة أرباحا بقيمة 32 مليار دولار ... أغلب الضحايا هم من العالم الثالث" (نابوليوني، ل، 2010، 157)؛ الأمر الذي يتطلب تأمين وتوفير حماية فعالة للمستهلك أمام تهديدات السوق ومخاطره، إن ذلك لن يتأتى إلا بتقوية وتفعيل الدور الرقابي والأمني للمؤسسات والأجهزة الرقابية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها السياسية والقانونية .

يبرز هنا، دور الإدارة الجمركية كجهاز رقابي لحماية المستهلك من المنتجات والسلع المستوردة غير المطابقة للمعايير والمقاييس المنصوص عليها قانوناً والمعمول بها دولياً؛ لقد أصبحت بعض أنواع السلع والمنتجات مصدر خطر للصحة العمومية، إنها السلع المغشوشة أو المقلدة، والتي باتت تعرف في بعض الكتابات ووسائل الإعلام بـ "إرهاب المنتج" أو "القاتل الصامت" .

ترتكز إدارة الجمارك على عدة نصوص ووثائق قانونية تشرعن تدخلاتها للتصدي لظاهرة السلع المقلدة باعتبارها شكلا جديدا من أشكال الجريمة الاقتصادية والجمركية، حيث تمارس الإدارة

الجمركية وظيفتها الرقابية ودورها الأمني استنادا إلى نصوص ولوائح قانونية وفق تدرج تشريعي، بدءا بالدستور كضامن لحقوق الأفراد، حيث تشمل هذه الحقوق: الحقوق الفكرية، وحقوق المستهلك مع إلزامية حمايتها من جميع أشكال المخاطر والتهديدات؛ إضافة الى الدستور والتشريعات المحلية، تستند الإدارة الجمركية إلى مرجعيات دولية تُشرعن التدخل الجمركي، أهمها اتفاقية "بروكسيل" في 14 ديسمبر 1900، اتفاقية "استوكهولم" في 14 جويلية 1971 والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (o.m.p).

تتعرّض مهمة الأجهزة الرسمية في تصديها لجميع التهديدات التي من شأنها أن تشكل خطرا على الصحة العمومية بالدور التوعوي لوسائل الاتصال الجماهيري السمعية والبصرية والمكتوبة، كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا أساسيا من خلال مهامها التحسيسية والتوعوية؛ أدوار ومهام ما فتئت تؤكد لها الاتجاهات الحديثة للتوعية.

2-3 المجال البيئي :

خضعت علاقة الإنسان بالطبيعة إلى تصورات مختلفة ميزها التغير واللاثبات، حيث حددت هذه التصورات موقف الإنسان في تعامله وتفاعله مع الطبيعة كمجال حيوي؛ إلا أن واقع علاقة الإنسان الحديث بالبيئة الطبيعية، أضحت مصدر قلق مبرر من جهة، ومحل إدانة أخلاقية من جهة أخرى.

إن إلتهاام واستنزاف الموارد الطبيعية والإخلال بنظام التوازن الإيكولوجي يستدعي معالجة سياسية وقانونية جادة ووعياً بيئياً لحماية الطبيعة من "اغتنصاب" تعددت أسبابه وتباينت دوافعه؛ لقد زاد النموذج التحديثي السائد والمركز على التصنيع من حدة المشكلات البيئية.

على هذا الأساس، يستوجب الانتقال من الوضعية العدائية الراهنة إلى وضعية لا عدائية اتجاه الطبيعة تصوّراً جديداً يحدد علاقة الإنسان بالطبيعة في زمننا الراهن، والعمل على أجراً وتجسيد التصور الجديد إزاء الطبيعة من خلال القرار السياسي المقرون بالإرادة السياسية والعمل المؤسساتي الكفؤ في مجال التصدي للمخاطر البيئية.

لقد أصبح تعزيز الأمن البيئي، وضمان السلامة البيئية إحدى الوظائف الجديدة والمستحدثة للإدارة الجمركية في الألفية الثالثة، تتجلى هذه الوظيفة أساسا في التصدي لظاهرة تهريب النفايات الحديدية وبقايا التصنيع.

كما تلعب الإدارة الجمركية دورا أساسيا في المحافظة على التوازن الإيكولوجي؛ إن التصدي لظاهرة تهريب حيوانات في طريقها إلى الانقراض باعتباره سلوكاً يهدد التوازن البيئي. إن حماية الثروة الحيوانية والنباتية يعتبر إحدى مهام الإدارة الحركية كبوابة رئيسة بصفتها بوابة رئيسية في محيط التجارة الدولية.

كهيئة عالمية تشرف على التجارة العالمية، قامت المنظمة العالمية للتجارة (OMC) باستحداث (création) لجنة التجارة والبيئة تابعة للمنظمة، فالتصدي للمخاطر البيئية ينبغي ان يكون في إطار عالمي - كوزمو بوليتاني - منهجي فكرة كانت بالأساس، مقترح لأبرز المختصين في سوسيولوجيا المخاطر "أولريش بيك" الذي يرى في النموذج التحديثي القائم على التصنيع مصدر الأذى الذي لحق بالطبيعة بسبب حالة انفلات قانوني وأخلاقي؛ فنظرا للتكاليف الباهظة للتخلص من بقايا التصنيع من جهة، وحفاظا على سلامة بيئتها، فإن الدول الصناعية ترى في دول الجنوب مخرجا للتخلص من النفايات الحديدية وبقايا التصنيع .

تؤكد وتقرّ اتفاقية "بازل" في البند الخاص بظاهرة الاتجار غير المشروع في النفايات الصناعية بالدور المركزي والحيوي لإدارة الجمارك باعتبارها فاعل رئيسي في كشف ومنع الاتجار غير المشروع في النفايات الصناعية، وما تسببه من اضرار على صحة الانسان والسلامة البيئية.

4-2 دور الجمارك في حماية التراث الثقافي والفني:

نظر للقيمة التاريخية والعلمية للمنتوجات الثقافية والتراث الثقافي والفني عموما، فإن السلطات الرسمية تسعى لتوفير الحماية اللازمة للتراث الثقافي والفني؛ إن تحقيق هذا المسعى لن يتأتى إلا بتوافر شروط أولية أساسية تضمن حماية لازمة وفعالة للتراث المادي واللامادي. تعتبر التدابير القانونية والتنظيمية وتكليف أجهزة مختصة لتطبيق هذه التدابير وتنفيذ التشريعات والنصوص التنظيمية شروط أساسية لتوفير حماية فعّالة للتراث الثقافي والفني .

يبرز هنا، دور الجمارك كهيئة عمومية تضطلع بمهام وأدوار جبائية واقتصادية وأمنية؛ إن موقعها الإمتيازي ومكانتها الإستراتيجية في محيط لتجارة الدولية جعل منها إحدى المؤسسات، إن لم تكن أهمها، معنية بحماية التراث الثقافي والفني. لا يقتصر التهريب على السلع والبضائع سواء بإدخالها أو إخراجها من النطاق أو الإقليم الجمركي إلى ما وراء الحدود . إن التهريب كنشاط ينتهك اللوائح والتشريعات الخاصة بحركة السلع والبضائع امتد إلى المجال الثقافي والفني، إن الثراء السريع والعائد المادي أدى بشبكات التهريب وممتهنيه إلى استغلال القيمة التاريخية والعلمية للقطع الأثرية والمخطوطات كمنتجات ثقافية لتهريبها باستخدام طرق وأساليب شتى لمخادعة السلطات الجمركية والتحايل عليها. إن الظروف الصعبة التي شهدتها الجزائر أو ما يعرف بـ "العشرية السوداء" التي اتسمت بحالة من اللااستقرار على الصعيدين السياسي والأمني، كانت فرصة سانحة لشبكات التهريب لسرقة وتهريب تماثيل وتحف ولوحات فنية ذات قيمة تاريخية وفنية ومالية، أبرز مثال، تهريب تمثال الإمبراطور "أدریا نوس" الذي كان معروضا للبيع بالمزاد العلني بأمريكا .

إن المعلومات الاحصائية التي قدمتها السلطات الجمركية والأمنية، وكذا مديرية الحماية القانونية والممتلكات الثقافية بوزارة الثقافة والفنون تعبر بجلاء عن يقظة وجاهزية السلطات الرسمية للتصدي لظاهرة التهريب لكل ما له صلة بالتراث الثقافي والفني من جهة، وكيف أصبحت الممتلكات الثقافية والفنية من قطع أثرية، تماثيل، لوحات فنية ومخطوطات مجالا مفضلا وهدفا توضع من أجله مخططات من طرف شبكات التهريب التي أصبحت ذات بُعد دولي. تُوجت جهود السلطات الجمركية والأمنية باسترجاع 5638 قطعة ثرية أو معالجة 125 قضية خاصة بالتراث الثقافي والفني.

إن الأهمية العلمية والتاريخية والمعرفية للمخطوط تقتضي توفير حماية قانونية ونصوص تنظيمية؛ ان التأطير القانوني لحماية المخطوط نلمسه في بنود قانون الجمارك 07/79 المعدل والمتمم بالقانون 10/98، حيث تحدد المادة الثالثة من القانون مهام وصلاحيات الإدارة الجمركية كجهاز يسهر على تنفيذ وتطبيق التدابير القانونية والنصوص التنظيمية في مجال حماية التراث الثقافي والفني، ناهيك عن حماية الثروة الحيوانية والنباتية.

تقتضي حماية جمركية فعالة للتراث الثقافي والفني، وكذا الثروة الحيوانية والنباتية، ورغم المساعي والمجهودات المبذولة من طرف الأجهزة المختصة، تطوير قدرات وكفاءات هذه الأخيرة، تقنيا ومعرفيا مع توفير دليل عمل كمعلم إرشادي يحتوي كل ما هو مدرج كتراث ثقافي وفني، وهو ما يفتقره موظفي الجمارك؛ إن استدراك كذا ثغرات تنظيمية من شأنه تذليل العقبات وتجاوز المعوقات التي تواجه مهام رجال الجمارك في مجال حماية التراث الثقافي والفني؛ بالمقابل، يقتضي تفعيل دور الجمارك في المجال ذاته تنسيقاً محكماً بين قطاع الثقافة ممثلاً في وزارة الثقافة والفنون والجمارك وتكييف القوانين المحلية مع التشريعات الدولية من اتفاقيات ومعاهدات دولية، كما يلعب التكوين الجمركي دوراً أساسياً في تعزيز القدرات التقنية والمعرفية لموظفي الجمارك إنها الحلقة المفقودة في نظام التكوين الجمركي، وهو ما ينبغي استدراكه والالتفات إليه . ان حماية التراث الثقافي والفني حاجة يملها الوعي التاريخي والحضاري في المقام الأول، وما القوانين والمؤسسات الا أدوات تعكس مدى حسننا التاريخي ووعينا الحضاري لقيمة تراثنا الثقافي والفني .

3 - تقوية المهمة الأمنية للمؤسسة الجمركية ومتطلباتها

إن الإيقاع المتسارع للحياة المعاصرة وكثافة التفاعلات البينية المرفقة بثورة معرفية وتكنولوجية أثر بصورة جلية على التنظيمات الحديثة وعالم المنظمات؛ لذا، فإن التنظيمات المعاصرة والمؤسسات الحديثة مطالبة بمراجعة أنماط التسيير واعتماد منظومة عمل لتحقيق القدرة على التكيف مع مقتضيات البيئة الجديدة ومتطلباتها .

في السياق ذاته، تسعى المؤسسة الجمركية كباقي المؤسسات الرسمية تقديم خدمة جمركية نوعية كخدمة عمومية. لقد أصبحت القضايا الجمركية متداخلة، بمعنى، أن الارتقاء بالأداء الجمركي العام يتطلب مراعاة جميع الجوانب وذلك بتبني مقاربة شاملة ورؤية نسقية للتنظيم الجمركي، إن الرؤية النسقية أو التحليل النظري يعتبر إحدى البدائل المنهجية لمقاربة الظواهر والنظم في العصر الحديث؛ يقوم المنهج النسقي ويرتكز على تحليل مزدوج لنظام ما، تحليل داخلي للتنظيم وبيئته الداخلية وتحليل خارجي يهدف إلى تحليل العلاقة بين التنظيم وبيئته الخارجية. إن الإحساس بالتعقيد والنمط الجديد للتفاعلات للاخطية هي إحدى أسباب ظهور البراديغم المنظومي أو المنظومية كفلسفة وكمنهج.

إن التنظيمات البيروقراطية، ومنها التنظيم الجمركي ينبغي أن تأخذ هذا التحول المنهجي، أي التحول من المنظور التجزيئي إلى المنظور المنظومي على محمل الجد؛ وعليه فإن الارتقاء بالأداء الأمني للمؤسسة الجمركية يقتضي تشخيصاً دقيقاً للإمكانات التنظيمية والبشرية والتشريعية المتاحة من جهة، وإصغاء واع ودائم لمتطلبات البيئة الجديدة في أبعادها الاقتصادية والأمنية من جهة أخرى.

تعرف المؤسسة الجمركية الحديثة تحولاً استراتيجياً في ظل المستجدات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والبيئة الأمنية الدولية، تحول، أدى بالإدارة الجمركية إلى مراجعة بنيتها التنظيمية وهيكلها التنظيمي باعتبار هذا الأخير مرآة عاكسة للأهداف الاستراتيجية للتنظيم الجمركي، وإطار يحدّد ويستوعب وظائف ونشاطات المؤسسة، وعلاقات السلطة عمودياً وأفقياً. إن تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنظيم بصورة واضحة ودقيقة يعتبر شرطاً أولياً وأساسياً للتصميم الجيد لهيكل تنظيمي يجمع بين المرونة والفعالية.

تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية من وراء التعديلات الهيكلية الجديدة واستحداث (création) مديرية الأمن والنشاط العملياتي ومديرية الاستعلام وتسيير المخاطر إلى تعزيز الدور الأمني بتأطير وتوجيه النشاط العملياتي على مستوى الوحدات التنفيذية "تسعى الإدارة الجمركية في أغلب الأحيان نحو تنظيم مثالي، يستطيع الوفاء بمتطلبات البيئة المتغيرة التي تعمل بها الجمارك على الدوام" (لوگ دو وولف، 2006، 94). إن إحدى الإشكالات التي ما زال يثيرها التنظيم الجمركي في الجزائر عدم مراعاة وترسيخ مبدأ اللامركزية، وتفويض سلطة اتخاذ القرارات الإدارية للمكاتب الإقليمية والمحلية. لقد أصبحت اللامركزية إحدى المقومات الأساسية للتنظيمات الحديثة؛ لذا، فإن الإدارة الجمركية مطالبة بتطوير بنية اتصالية من شأنها المساهمة في انسيابية الأوامر وتسهيل الإجراءات بهدف تحقيق الفعالية التنظيمية. إن توفير تغطية جمركية مناسبة ينبغي أن

يراعي ثلاث معطيات في السياق الراهن: الجغرافية الجديدة للتدفقات والتبادلات التجارية، المنحى الجديد للنشاط الترهبي، والمعطى الجغرافي (شساعة الاقليم) .

إلى جانب التصميم الجيد للهيكل التنظيمي ودوره في تحقيق الفعالية التنظيمية وترقية الأداء الجمركي العام بمكوناته الثلاث: الأداء الجبائي والأداء الاقتصادي والأداء الأمني، تلعب بيئة العمل وشروطها الاجتماعية والمهنية المناسبة والتسيير العصري للموارد البشرية دورا رئيسيا ومحوريا في تحسين الخدمة الجمركية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنظيم الجمركي.

يعتمد التسيير الحديث للموارد البشرية الرؤية الاستراتيجية والتقدير السليم لاحتياجات المؤسسة، حيث أتاح التشخيص الدقيق لواقع الموارد البشرية بالمؤسسة الجمركية الجزائرية الكشف عن جملة من الاختلالات تتعلق بهرم الرتب. والذي يستدعي ضبطا ومراجعة، وذلك انطلاقا من احتياجات التنظيم الجمركي ومدونة الوظائف.

لقد أصبح تطبيق تدقيق الموارد البشرية إحدى الأساليب التي تهدف المنظمة من ورائها إلى الارتقاء بأدائها التنظيمي في عصر العولمة وما رافقه من تغيرات على صعيد التصورات والممارسات في مجالات العمل وتسيير المؤسسات؛ برغم المكانة المتميزة والاهمية التي باتت تكتسبها الموارد البشرية إدارة وتسييرا في المنظمات المعاصرة والإدارات العمومية، فإن قطاع الموارد البشرية مازال الحلقة الضعيفة في الإدارة بالعالم العربي، حقيقة أثبتتها دراسات أكاديمية حول واقع إدارة وتسيير الموارد البشرية في العالم العربي .

يندرج تكوين العنصر البشري وتأهيله معرفياً وسلوكياً ضمن الوظائف الأساسية للإدارة المعاصرة، حيث يتطلب التسيير العصري للموارد البشرية، تبني مقاربات جديدة في عملية تقييم منتوج التكوين، والانتقال من التقييم الكمي، من إعداد المكونين، انشطة التكوين، وازدياد هياكل التكوين، الى تقييم نوعي حقيقي لمردود وعائد التكوين، وذلك انطلاقا من الآثار والنتائج الملموسة على تحسن الخدمة الجمركية كخدمة عمومية والتصورات الجديدة لفلسفة ووظيفة المرفق العام.

يعتبر تسيير وإدارة المخاطر من الوظائف الحديثة لجمارك القرن الواحد والعشرين، حيث يرتبط تسيير وإدارة المخاطر كنشاط جمركي لمواجهة التحديات الاقتصادية الامنية بالمنتج الاستخباراتي كمتكون أساسي ومقوم رئيسي للعمل الجمركي الجديد؛ لقد باتت المعلومة وسيلة استراتيجية لتعزيز وتقوية المهمة الأمنية للإدارة الجمركية الحديثة" تتجلى أهمية التحري وتوافر المعلومات خاصة في عمليات ادارة المخاطر في الإلمام بمؤشرات المخاطر وتحديث معاييرها لضمان مسارات حقيقية موثوق في صحتها".(عبد الناصر، ع، 2015، 49)

يرتكز تحليل المخاطر أساسا، على قاعدة معلوماتية وبيانات أولية كشروط ضرورية لاستخدام منهج ادارة المخاطر، حيث يتضمن المنهج النمطي لإدارة المخاطر خمسة مراحل أساسية هي :

- تحديد السياق؛
- التعرف على المخاطر؛
- تحليل المخاطر؛
- تقييم المخاطر ومعالجتها؛

يثير نظام الاستعلامات الجمركية في الجزائر إشكالات قانونية وتنظيمية، بسبب غياب نص قانوني يعرف الاستعلام الجمركي ويؤطر عملياته، كما أن الافتقار لدليل الاستعلامات الجمركية يوضح بصورة جلية ومنظمة مسارات وسير عملية الاستعلام؛ تعتبر كلها عوامل واختلالات تنظيمية من شأنها تعسير مهمة موظفي الجمارك في مجال التحري والتحقيقات الميدانية، من جمع المعلومات، تحليلها، وتوزيعها على المصالح التنفيذية بغرض توظيفها ميدانيا. لقد اضحى الاستعلام والتخاير الاقتصادي على الصعيد الدولي سلاحا وأداة فعالة لبناء قوة الدولة >> ان التجسس والتخاير الاقتصادي والرقابة المباشرة وغير المباشرة على الأسواق المالية والبحث المتواصل عن الاحتكارات تعد اسلحة فعالة في إعادة تشكيل الهرم التسلسلي للقوى الدولية>>.(جاك فونتانال، 2009، 15).

يلعب التنسيق بين المصالح المدنية والعسكرية دورا اساسيا في التصدي للجرائم الاقتصادية والجمركية، وذلك اعتمادا على مفهوم الشبكة . حيث اصبح مجتمع الشبكات كبناء اجتماعي وتنظيمي جديد اهم ما يميز مجتمع القرن الحادي والعشرين؛ مما حدا بالباحث " رود بلاص" من معهد " كوينكس" للبحث بهولندا الى اعتماد مفهوم الشبكة في مقارنته لنظام رقابي محلي مُحَدِّدا مبادئ مقارنته انطلاقا من المحاور التالية : (الملتقى الدولي حول البحث العلمي، 3 و4 ديسمبر، 2006)

- لا يتم البدء بجمع المعلومات، انما بإقامة شبكة الشركاء؛
- شبكة الاعلام لجمع المعطيات، خبراء، مصالح الشرطة، الجمارك... إلخ؛
- شبكة البحث (تحليل المعطيات)؛
- شبكة التفسير(متعاملو السياسة، المجتمع المدني.....إلخ)؛
- وحدة التنسيق ؛

تأسيسا على ما سبق، فإن تقوية المهمة الأمنية للإدارة الجمركية والارتقاء بالأداء الجمركي في مجال مكافحة الجرائم الجمركية، يقتضي تحديدا واضحا للأهداف الاستراتيجية للتنظيم الجمركي، ومنهجية عمل منظمة تؤطرها رؤية إستراتيجية بعيدة المدى تأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الحديثة في مجال التسيير البشري من جهة، واعتماد الأتمتة والتطبيقات الحديثة وتعميمها كتوجهات عالمية في مجال التسيير الإداري؛ إنها العوامل والشروط الأولية التي يستدعيها نجاح

الإستراتيجية العامة والبرامج الإصلاحية للتنظيمات الحديثة الاقتصادية والبيروقراطية على حد سواء في عصرنا الراهن "عصر يقوم فيه على الفعل العقلاني : على التنظيم، الضبط، حساب الخطوات، وحصر التوقعات وتقليص دائرة المصادفات والمفاجآت إلى أقصى حد." (الجابري، م، 2004، 40).

إجمالاً، فإن ما تشهده الدولة القومية ومؤسساتها على الصعيدين التنظيمي والتشريعي، ما هو الأ انعكاس لإعادة هيكلة جارية على الصعيد العالمي، حيث يرى الاقتصادي الشهير "جوزيف شومبتر" أن الرأسمالية لا تدير البنى فحسب، بل تدمرها لتعيد بنائها بما يتلاءم ومنطقها.

خاتمة :

يتطلب إدراك واستيعاب طبيعة التغيرات التي تشهدها البيئة الدولية الجديدة في أبعادها الاقتصادية والأمنية والقانونية، فهم آليات ومنطق التحول، حيث القوى الجديد تهاجم القلاع القديمة وملامح النموذج الفائت المنبثق بدأت في البروز مبشرة بميلاد عهد جديد، ومرحلة جديدة تتطلب ترتيبات جديدة وبنى سياسية واقتصادية ومؤسسية متكيفة مع محيط النموذج الفائت المنبثق كمفهوم بلوره "جنز غراندال".

إن المؤسسة الجمركية وباعتبارها لبنة في البنيان المؤسسي للدولة، فقد تأثرت المؤسسة الجمركية بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحويلات التي يعرفها مفهوم الأمن؛ حيث تسعى جمارك القرن الواحد والعشرين إلى تحقيق التوازن بين تسهيل المبادلات التجارية وإحكام الرقابة الجمركية تلبية للمطالب الاقتصادية والأمنية الجديدة، يستوجب هذا المسعى ضمن السياق الراهن تجاوز القواعد التقليدية والإرث القديم، وذلك باعتماد منظومة عمل متكاملة، تتفاعل عناصرها ومكوناتها بصورة يتحقق بها أداء جمركي متميز وخدمة جمركية بمواصفات عالمية .

لقد أصبحت القضايا الجمركية متداخلة في بيئة تزداد عولمة يوم بعد يوم، لذا، فالأمر يستدعي مقاربة شاملة للعمل الجمركي، تهدف الى أقلمة العمليات الجمركية مع مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة، ومستلزمات الأمن بأبعاد الجديدة.

استنتاجات .

- 1- تتجلى التحويلات التي يعرفها مفهوم الأمن في الأطر المرجعية الجديدة للأمن: الفرد والمجتمع مع الاحتفاظ بالإطار المرجعي التقليدي للأمن اي الدولة.
- 2- انسحب مفهوم "الأمننة" - اضعاف الطابع الأمني - على قطاعات ومجالات عديدة من المجال المالي، المجال الصحي، مجال الثقافة والفنون، إلى المجال البيئي، كمظهر من

مظاهر التحول التي يشهدها مفهوم الأمن، تحول يعبر عنه في الدراسات الامنية المعاصرة بـ " التوسع الافقي " لمفهوم الامن .

3- تأثر المضمون الوظيفي للمؤسسة الجمركية بالانتقال الذي يعرفه مفهوم الامن من التصور الدولي - من الدولة - للأمن إلى تصور أكثر اتساعاً وشمولاً .

4- تمارس المؤسسة الجمركية دورها ووظيفتها الأمنية من خلال المجالات التالية: المجال المالي، المجال الصحي، المجال البيئي، والمجال الثقافي .

5- أصبح الأمن قيمة لا تقبل الاختزال أو التجزئة، إنه الأساس التي تنطلق منه الدراسات الأمنية المعاصرة والمدارس الجديدة لأبحاث الأمن.

المقترحات

1- يتطلب الارتقاء بالأداء الأمني للمؤسسة الجمركية مقاربة متعددة الابعاد، تراعي جميع الجوانب ذات الصلة بالوظيفة الأمنية للإدارة الجمركية، بدءاً بالجوانب التشريعية والتنظيمية، الى اعتماد التسيير العصري للموارد البشرية وتتمين دور التكوين

2- نظام الاستعلامات الجمركية في الجزائر بحاجة إلى تفعيل أكثر، ولن يتحقق ذلك الا من خلال تضافر عوامل تنظيمية وشروط مهنية. ان غياب دليل للاستعلامات الجمركية لتوجيه وإرشاد موظفي الجمارك يعتبر احدى المعوقات الوظيفية للقيام بمهام التحري وكشف الجرائم الجمركية، كما يستدعي نظام استعلاماتي فعال اعتماد التكوين التخصصي .

3- تتطلب المرحلة الجديدة تحيين وتفعيل كل من مرجعية الوظائف ومرجعية الكفاءات .

4- يؤدي تعدد النصوص الخاصة بالمنتجات المقلدة وكيفية محاربتها، من القانون الخاص بحماية الملكية الفكرية، قانون حماية المستهلك، وقانون الجمارك، الى حالة إشكالات قانونية من حيث التكيف القانوني وتطبيق المواد القانونية وصعوبات من الناحية التطبيقية والتنفيذية كنتيجة لغياب نص موحد وواضح .

5- تعتمد الإدارات الجمركية في العالم في مجال مكافحة التقليد وحماية الصحة العمومية من الآثار السلبية للمنتجات المقلدة، برنامجاً باستخدام هواتف ذكية IPM (mobil)، يهدف البرنامج إلى تسهيل المهام الرقابية لمفتشي وأعوان الجمارك بهدف حماية الأسواق المحلية والمستهلك من السلع المغشوشة من جهة، وحماية حقوق الملكية الفكرية من جهة أخرى، حماية مزدوجة يضمنها برنامج مكافحة التقليد بواسطة

الهواتف الذكية. يتوفر البرنامج على قاعدة بيانات متطورة تشمل مائة شركة عالمية وسبعمئة علامة تجارية مسجلة. تقنية غير معمول بها في الجزائر !!

6- في سبيل تعزيز الامن المعلوماتي والتصدي لشبكات الإجرام المعلوماتي الدولي؛ وعملا بمقتراح أهل الخبرة في مجال الإعلام والاتصال، فإن الضرورة تقتضي اعتماد سياسة وطنية للأمن المعلوماتي كإجراء وقائي؛ بالمقابل، فإن تدليل العقوبات في مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية يستوجب تجاوز عدم انسجام وتناسخ المنظومات القانونية لمواجهة الاجرام المعلوماتي الدولي؛ المعاصر ومعالجته معالجة قانونية سليمة ومنسجمة.

7- اعتماد مفهوم الشبكة كمفهوم تصوري إجرائي في مجال التنسيق بين الإدارة الجمركية والجهات الحكومية الأخرى؛ الامنية والمدنية؛ إن الخطر الشامل يستدعي مسؤولية شاملة.

**

المراجع والهوامش

- (1) قوجيل سيد أ سيد أحمد: نظر الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 13
- (2) نفس المرجع، ص 7
- (3) كور كيس يوسف مراد: الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن 2001 من 18
- (4) claud j. Berr: introduction au droit douanier, ITCS, Ain Benian, Alger, Algerie, 2008, P103
- (5) Elisabeth Natarel: Le rôle de la douane dans Les relations Commerciales internationals, ITCS, Ain Benian, Alger, Algerie, 2008, P63.
- (6) Laurent. H: La pratique de l'audit, Economica, Paris, France, 1982, P53
- (7) لوريا نابوليوني : الاقتصاد الطفي، ترجمه لبتى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2010 -ص 157
- (8) لوك دو وولف، خوسي ب سوكونل : دليل تحديث الجمارك، ترجمة مروان غرابية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية القاهرة، مصر، 2006 من 94 .
- (9) عبد الناصر عز الدين : تحديات العمل الجمركي في الشق الرقابة، بحوث وأوراق عمل الندوة الدولية، دور عصريّة الجمارك في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، 2015 ص 49
- (10) محمد عابد الجابري : وجهة نظر، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي، مركز دارسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، لبنان، 2004، ص 40 .